

فرنسا تسعى لتعويض خيبتها الإقليمية بجائزة ترزية في لبنان وتراهن على علاقتها المستجدة مع طهران

هتاف دهام

باتت فرنسا على هامش الملفات الإقليمية كلها في المنطقة، ولا تملك أي خصوصية في أي ملف، وبخاصة بعد أن ذهبت بعيدا في خياراتها المنحازة للمجموعات المسلحة الإرهابية إزاء ما يجري في سورية. وقفت عدوانيا تجاه حلف مقاومة «إسرائيل»، وجسدت هذا الأمر بقوة في المفاوضات النووية التي أخذت فيها موقف الحليف لـ «إسرائيل» والمملكة السعودية، ولعبت دور المعرقل الدائم الذي يميل وجهة النظر «الإسرائيلية» - السعودية. شاركت فرنسا في مؤتمر فيينا الذي حضرته إلى الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وبريطانيا وإيران والسعودية وتركيا والأردن ولبنان، بعد أن شاركت في مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2، لكنها فشلت بفرض نفسها كلاعب رئيسي في المشهد السوري، على عكس موسكو وطهران التي تتواتر نجومية المؤتمر.

احتضنت منطقة الشرق الأوسط التفكير السياسي الفرنسي منذ أمد بعيد، حيث شهدت المنطقة دخولا فرنسيا قويا إبان مرحلة الإنتداب الفرنسي في لبنان وسورية، واستمر بعد استقلال دول المنطقة، فالمنذوب السامي الفرنسي إلى لبنان الجنرال غورو هو من أنشأ دولة لبنان الكبير، وكان النفوذ الفرنسي حينها يعتمد على الموارنة، ما أدى إلى تغذية الطائفية. لكن مع متغيرات التطور الداخلي واستقالة الجنرال شارل ديغول غداة خسارته في الاستفتاء وانسحابه من الحياة السياسية وسقوطه في المسرح الفرنسي والدولي، بدأ النفوذ الفرنسي يتراجع شيئا فشيئا مقابل النفوذ القوي للولايات المتحدة الأميركية.

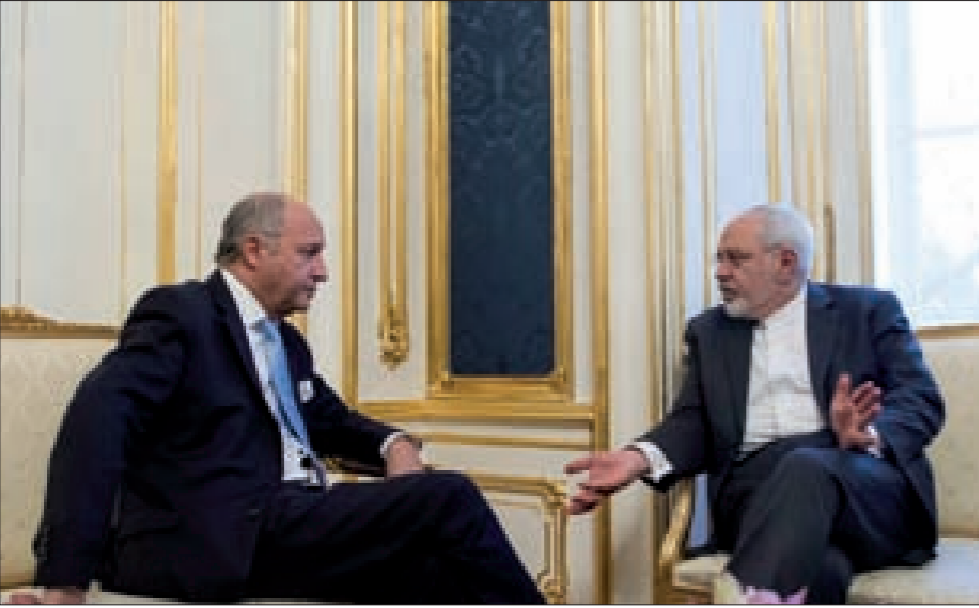
تغيير الأوصنة

كان ذلك أول صافرة إنذار لفرنسا أنها بدأت تخسر في الفضاءات الخارجية، لا سيما في لبنان مع بداية الحرب الأهلية مترافقة مع انهيار أمني كان موجهها ضد «الماورونية السياسية»، التي كانت الرافعة الأساسية للسياسة الفرنسية التي أخفقت مبادراتها لوقف الحرب. ثم تلتك الصعفة الكبرى بتوقيع اتفاق الطائف الذي نقل الحكم من «الماورونية السياسية» إلى «السنية السياسية»، وسارعت إلى انتهاز لبعثة تغيير الأوصنة، ونقل رعاتها من الموارنة إلى السنة، التي بدأت تنظر إليهم من خلال «زعامة» الرئيس الراحل رفيق الحريري، غير أن دور المنذوب السامي تراجع وحل مكانه الدور الفرنسي الشريك في لبنان عبر «الحريرية السياسية» التي ورثت «الماورونية السياسية»، وصولا إلى الضربة القاضية في العام 2005 مع اغتيال الرئيس الحريري، فنصرت فرنسا الرئيس الأسبق جاك شيراك بذهنية انتقامية منهورة عبرت عن خشية على مستقبلها في لبنان. فاحتضنت فريق 14 آذار بالشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعاطف نفوذها بشكل كبير في المنطقة بعد الحرب الباردة وتمثل بفرض هيمنتها وتدخلها في شؤون المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وغزو العراق واحتلاله الذي عارضته فرنسا بشدة في البداية.

إن عدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام منذ العام 2005 أدى إلى تراجع «الحريرية السياسية» التي فقدت القدرة على إدارة لبنان، ما انعكس سلبي على الدور الفرنسي الذي أضع الموارنة ولم يريح السنة، في حين أن العلاقة مع الشيعة يشوبها الغموض والحذر، فلا تستطيع باريس أن تذهب بعيدا في عدائها مع المقاومة، وفي الوقت نفسه هي غير واثقة بأن علاقتها مع الشيعة قد تكون مستقرة وتحقق لها أهدافها.

والدليل الآخر على التراجع الفرنسي، هو دور «اليونيفيل» في لبنان فبعد أن كان عديد الكتبية الفرنسية يقدر بنحو 2000 جندي فرنسي العام 2006 تقلص العدد إلى أقل من 800، وباتت قيادة «اليونيفيل» محصورة مدورة بين الإيطاليين والإسبان، ليعيش الجنود الفرنسيون قوقعة عن أداء أي دور حيوي داخل أسوار دير كيفا. وهذا يعود إلى مجموعة معامرات خاضها هؤلاء ضد أهالي الجنوب تملت بالنجس على المقاومة والأهالي، حيث جرى تاديبتهم بمجموعة من الصدمات ضربت أحلامهم في ما يسمى التدخل السريع داخل «اليونيفيل».

بدأ الدور الفرنسي يعود تدريجيا إلى لبنان مع وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، بعد أن أضحت السياسة الخارجية الفرنسية مهية لتحولات مهمة، تدفع نحو الابتعاد وبشكل جلي وواضح عن المواقف الفرنسية التقليدية المعروفة، من خلال تبني سياسات ومواقف ترقبها أكثر من السياسات الخارجية الأميركية، فالتأهات الفرنسية لحزب الله من



الجنرال المبدئي بالتكامل والتضامن مع السيد نصر الله حول أحقية المرشح الأكثر تمثيلا وطنيا ومسيحيا ومشرقا، والأكثر عداوة للإرهاب في الشرق، والأكثر إصرارا على ضرورة التصدي له، والمؤمن بمصرية المعركة التي تخاض في سورية والعراق وعلى امتداد الساحات، والأكثر قربا من المقاومة، والإقتناع الحاسم بكونه لن يكرز غلطة انتخاب الرئيس سليمان في 2008. لكل هذه الأسباب أجهضت الاحلام الفرنسية المشتركة مع قوى لبنانية في المهمل وألغيت زيارة هولاند واقترح الفرنسيون بأنهم أعجز من أن يملكوا تأثيرا حقيقيا حتى في لبنان الصغير.

بين روسيا وفرنسا...

ومع تراجع الدور الفرنسي وحلول دول إقليمية وغربية مكانه في لبنان، ما هي أوجه التنافس بين الدورين الروسي والفرنسي في لبنان؟ يختلف ميدان كل من الطرفين عن الآخر انطلاقا من مواقف الفرقاء من الأزمة السورية ومن الحريق العربي. فلا تستطيع فرنسا أن تكون حيث تتدخل روسيا وعلى رغم ذلك، يبدي الفرنسيون تخوفاً مستجدا من حجم الحضور الروسي الاستراتيجي في شرق المتوسط والمياه الدافئة، باعتبار أن الروس لديهم شبكة علاقات جيدة في المنطقة ويشكلون صلة وصل بين كل الأطراف الخارجية والداخلية، وبخاصة أن دفع المفاوضات في الملف السوري إلى الإمام في فيينا سيخوله أن يخوض نجاحا آخر في لبنان، وهذا ما جعل فرنسا هولاند تسارع إلى تعديل مكشوف لما يُسمى الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية، فهي لم تنخرط أصلا في تحالف محاربه، لتعلن فجأة عن حربها ضد هذا التنظيم ومشاركتها بـ 6 طائرات من طراز ميراج تتمركز في الأردن، و6 من طراز رافال تتمركز في الإمارات العربية المتحدة، في حين أن طائراتها لم تشن غير 3 غارات، وصولا إلى إرسالها حاملة الطائرات شارل ديغول، التي كانت في ميناء الصبابة الفرنسية في تولون، للمشاركة في عمليات ضد التنظيم الإرهابي في سورية والعراق، برغم أنه ثبت منذ غزو مالي أن لم يبق لباريس قدرات عسكرية استراتيجية للتحرك في الخارج، والدليل أن الأميركيين نقلوا للفرنسيين قواتهم وقبضوا ثمن كل ساعة نقل 50 ألف دولار.

وعليه فإن الدور الفرنسي السياسي والعسكري في حالة انكفاء، والحراك الباريسي ليس إلا إدراك متأخر لسلة الإخلاء التي ارتكبتها الإيزية منذ الخيار المعادي لسورية الأسد، بعد أن فشل الرئيس ساركوزي بما سُمي إغواء الأسد ليكمل هولاند السياسة العدوانية. وليس سرا ما تكشف عن صراع أجهزة بين الاستخبارات الداخلية والخارجية، فالأولى تقول بالتعاون مع الحكومة السورية لمحاربة الإرهاب، والثانية تضغط باتجاه البقاء في معاداة سورية.

شكلت تلك الزيارة الإشارة إلى الحرص الفرنسي على عدم زيارة لبنان في ظل الشغور الرئاسي، لكن إعلان فجأة منذ شهرين عن زيارة هولاند إلى لبنان لتعكس هذه المعادلة في ظل الشغور الرئاسي؛ غير أن السر وراء إعلان تاجيل هذه الزيارة التي ماتت قبل أن تولد، هو كون الزيارة الرئاسية الفرنسية توجبا بعدما سبق ذلك طرح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال زيارته إلى طهران منذ نحو ثلاثة أشهر العنوان اللبناني كعنوان أول، وطلب من الإيرانيين المساعدة في تحريك الملف الرئاسي، وجدد فابيوس خلال لقائه الرئيس الإيراني حسن روحاني دعوته إلى بذل الجهود بهذا الشأن، إلا أن روحاني لم يتحدث في الأزمة الرئاسية اللبنانية وإنما تحدث بالمعمومات وتداعيات الاتفاق النووي. وأثار هولاند مع روحاني على هامش الجمعية العامة ملف الانتخابات الرئاسية في لبنان وسجع الموقف الإيراني نفسه: إن القرار في الانتخابات الرئاسية اللبنانية يعود إلى اللبنانيين بشكل عام، وإلى المسيحيين بشكل خاص، غير أن هولاند أبلغ الرئيس تمام سلام أن رد روحاني كان أنهما سيقاربان الموضوع خلال زيارته إلى باريس منتصف تشرين الثاني المقبل استكمالاً لما أشاره في اجتماع نيويورك. ويأتي الكلام الفرنسي، بحسب مصادر مطلعة في إطار التلقيات الفرنسية، وفي إطار محاولة باريس إحراج طهران عشية اللقاء المرتقب بين روحاني وهولاند على هامش قمة المناخ في باريس، ومسارة السفير بون عشية زيارة الرئيس الإيراني إلى فرنسا للقاء رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد «عد».

ترامت اللقاءات الفرنسية - الإيرانية مع حركة مكوكية قادها السفير الفرنسي ورئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية جان فرانسوا جيرو، إلى رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، وتوجيه دعوة له لزيارة باريس ضمن معادلة كانت تبحث عن الضمن الذي يمكن أن يقبل به الجنرال لبقيل فتح الباب الرئاسي، أعقبها لقاء جمع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه بالنائب آلان عون في السفارة الفرنسية في قصر الصنوبر. وجررت محاولات لعرض أسماء لرئاسة الجمهورية يختار من بينها الجنرال، الذي حلّفه الوثائق مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والرؤية الاستراتيجية بين الرجلين للواقع المحيط بلبنان والمنطقة. لكن أجهضت هذه المحاولة الفرنسية الخبيثة التي كانت تهدف إلى تعريض ما يُسمى بالرئيس التوافقي وطرحه بالمناورة مع السعودية اسمين محددين، هما اسم الوزير السابق جان عبيد الذي يلقي ترحيبا من رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب وليد جنبلاط واسم قائد الجيش العماد جان جهوجي الذي يحظى بدعم من الرئيس سعد الحريري، وصولا إلى ما سُمي بمبادرة الإغراء بطرح ثلاثة أسماء أقرب إلى 8 آذار ليست من الصف الأول وإنما من الصف الثاني. لكن موقف

سيد الإيزية ساركوزي باستهداف «اليونيفيل» في صيدا، وإدراج ما سُمي «الجناح العسكري» لحزب الله في لائحة الإرهاب الأوروبية تحت ذريعة «تفجير بورغاس»، والصاق هذه التهمة وغيرها بالجناح العسكري... كان سبقها استقبال باريس وحكومتها رسميا من حزب الله في إطار محاولتها حل الأزمة اللبنانية بخصوص الحكومة العام 2008، وأعقبها دعوة اللائب علي فياض إلى لقاءات في مركز التحليل والاستشفاء في الخارجية الفرنسية، بالتقاطع مع زيارات السفيرين السابقين دوني بيوتون وبياتريس باولي والسفير الحالي إيمانويل بون قياديي ومسؤولي حزب الله في الضاحية الجنوبية. وإذا كانت هذه الزيارات إلى حزب الله معيارها البسيط تسليم فرنسي بحسورية دور المقاومة في المشهدين اللبناني والإقليمي، لا سيما بعد الأزمة السورية، فإن هذا النوع من التواصل يبقى محصورا، من حيث الأهمية بالشكل، ما دامت سياسة الإدارة الفرنسية تحافظ على منطق الهروب إلى الإمام، وهذا ما أدى إلى إفقاد فرنسا أي موقع وسيط يسمح لها ببدء أي أدوار إيجابية داخل لبنان وحتى في أزمت المنطقة.

تعيش فرنسا تخبطا في سياستها تجاه سورية بعد الاتفاق النووي بين إيران والسعودية الدولية وما أعقبه من تدخل جوي روسي في سوري ما يحتم على باريس التطلع نحو آفاق جديدة لا سيما في لبنان، وتتصور أن ترميم علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد يكمنها من تطبيع العلاقات مع حزب الله في لبنان، وتحفظ لها العلاقات المميزة مع المملكة السعودية العلاقات مع تيار المستقبل، فيما «القوات» و«الكتائب» وحتى التيار الوطني الحر (الموارنة) محكومون بحسن العلاقة معها كما هي حالهم مع الفاتكان. هذا التصور غير القائم على قواعد حاسمة وأكدده يجعل فرنسا تأمل بمستقبل ما في لبنان وتعلقه على حسن العلاقة مع طهران، ولذلك تحاول أن تتوّد لإيران تحت سقف معين لا يغضب «إسرائيل» ولا يغير السعودية.

فشل المسعى الفرنسي لاختراق رئاسي

وإذا كانت فترة تقطيع الوقت اللبنانية تبدو طويلة جدا، فإن لبنان يعتبر دائما بالنسبة إلى فرنسا آخر جائزة ترزية متبقية لها يتركها لها الأميركي على الطاولة، وأتت الرياض لتكرس هذا الربط عبر ما سُمي بصفقة الأسلحة للجيش. وكان الفرنسيون منذ حصر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند لقاءاته، خلال الزيارة التي قام بها إلى لبنان بالرئيس السابق ميشال سليمان ورفضه حينها الاجتماع بأي مسؤول آخر سواء رئيس المجلس النيابي نبيه بري أو رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي في العام 2012، أخذوا على أنفسهم دعم الرئاسة الأولى فقط، علما أن ميقاتي التقى هولاند بعد 5 أيام في الإيزية.

قانون استعادة الجنسية... الأولوية للمغتربين!



اجتماع مجلس حقوق الإنسان

- خطر احتجاز اللاجئين السوريين الذين لا وضع قانونيا لديهم.
- عدم التقدم في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين.
- عدم التقدم في مشروع قانون إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في مصير المفقودين.

الفشل في معاينة المسؤولين

عن التعذيب

وفي حين أكدت الحكومة اللبنانية في تقريرها المرسل إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول الفائت أنه يتم اتخاذ خطوات فعالة لمنع التعذيب عن طريق مقاضاة مرتكبيه بالحكم عليهم بعقوبة الحبس أو تعريضهم لإجراءات تاديبية قاسية، مثل الإقالة، فقد اعتبرت «هيومن رايتس» أن لبنان قد فشل عمليا في التحقيق بشكل مناسب، ومحكمة المسؤولين عن التعذيب ومعايبتهم، على رغم أنه التزم بها من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب القائم على النوع الاجتماعي (أو العنف)، واتخاذ خطوات لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك في قوانين الأحوال الشخصية.

ونشره موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والذي أظهر استعراض نوايا وحديث عن سعي لتطبيق التوصيات، من دون عرض نتائج واضحة أو خطوات عملية لذلك فيما أحيل التصدير على أزمة اللجوء السوري إلى لبنان، وواقع البلاد أمنيا وسياسيا. ونشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرا قالت فيه «إن على لبنان الاستفادة من مراجعة سجله في مجلس الأمم المتحدة لمعالجة الإنسان للتعهد بتدابير ملموسة لمعالجة القضايا الحقوقية التي طال أمدها، والتي أخفقت السلطات اللبنانية في إحراز تقدم فيها». وبحسب نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في المنظمة، نديم حوري، فقد «أهدر لبنان عددا من الفرص خلال السنوات الخمس الماضية للتقدم في مجال حقوق الإنسان». ويعد مرور أربع سنوات، فإن معظم النقاط التي اندرجت ضمنها التوصيات، لم تتبدل في لبنان، لا سيما حال السجن والتعذيب، ووضع المرأة الحقوقي، وظهر ذلك من خلال التقرير الذي أرسلته الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، في حال لبنان.



شبو

وضع المرأة الحقوقي لم يتبدل في لبنان

وهذه هي المرة الثانية التي يحضر فيها لبنان هذه المراجعة، بعدما كان قد حضر للمرة الأولى عام 2010، وجرى حينها الخروج بـ 69 توصية التزم لبنان بالعمل بها والسعي إلى تنفيذها. وبعد مرور أربع سنوات، فإن معظم النقاط التي اندرجت ضمنها التوصيات، لم تتبدل في لبنان، لا سيما حال السجن والتعذيب، ووضع المرأة الحقوقي، وظهر ذلك من خلال التقرير الذي أرسلته الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، في حال لبنان.



من الاعتصام الاخير لحملة 'جنسيتي حق لي ولاسرتي'

يوسف الصايغ

تُعطي الأولوية للمغتربين على حساب الأمم القمية في لبنان.

ودعت شبو إلى إدراج مطلب حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي» والنساء اللبنانييات على رأس جدول أعمال جلسات الحوار والجلسة التشريعية، عبر تعديل قانون الجنسية اللبنانية، بما يضمن المساواة الكاملة والثامنة بين النساء والرجال. كما أعلنت رفض أي قانون لا يحقق المساواة القانونية الكاملة بين اللبنانيين واللبنانيات في منح الجنسية أو استردادها، مؤكدة على أولوية حصول النساء اللبنانييات على حقوقهن من دون أي تمييز أو استثناء وأن تكون هذه الحقوق أولوية.

وأشارت شبو إلى الفزاعة الطائفية التي يستخدمها المسؤولون، في سياق تبريرهم مشروع قانون الجنسية المطروح حاليا، والذي سيناقش خلال الجلسة التشريعية المزمع عقدها. وإذ لفتت إلى أن الحجّة الطائفية التي يتختمها خلفها هي نفسها التي يتم العمل وفق قوانينها لتبرير المشاريع المتعلقة بمنح الجنسية للمغتربين، وهذا ما يؤكد على ازدواجية المعايير المتبعة من قبل المعنيين في هذا الملف.

في سياق متصل، مثل لبنان الرسمي مطلع

شبو: المرأة اللبنانية على رأس القائمة

في هذا السياق، لفتت مسؤولة الوحدة القانونية في حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي» كريمة شبو، في تصريح إلى «البناء» إلى أن مشروع القانون المطروح أمام البرلمان مرفوض من قبل الحملة، انطلاقا من كونه استثنائيا وتمييزيا، خصوصا أنه من المفترض، بحسب سلم الأولويات، أن تكون المرأة اللبنانية على رأس القائمة ولا تأتي في الدرجة الثانية، بينما